الاوضاع العامة للعلاقات السودانية_المصرية

١٩٩٧- ٢٠٠١م.

The General Conditions for Sudanese-Egyptian Relations 1997-2001.

م.م. جاسم كريم سليمان الجبوري

Asst.Lect. Jassim Karim Suleiman

مديرية تربية بابل

Directorate of Education of Babylon

E-mail: aljborejasem@gmail.com

أ. د عادل محمد حسين العليان

Prof.Dr. Adel Muhammad Hussain Al-Olayn

جامعة سامراء/ كلية التربية

University of Samarra \ College of Education

E-mail: Adel19732014@gamil.com

الكلمات المفتاحية: تطور العلاقات بين البلدين، موقف مصـــر من جنوب الســـودان، المبادرة المصرية الليبية.

Keywords: The development of relations between the two countries, Egypt's position on southern Sudan, and the Egyptian-Libyan initiative.

الملخص

إن البحث في العلاقات السـودانية_المصـرية قد يعيدنا إلى عمق الجذور الضـاربة في التاريخ، إلى أن تغير أنظمة الحكم والقادة، قد أثر بشـكل كبير في مسـار هذه العلاقات فانتقلت من التوتر الشـديد مروراً بالتقارب الشـديد، فضـلاً عن العوامل الجغرافية التي تربط البلدين والعلاقات التاريخية جعلت للعلاقة خصـوصـية متينة، كذلك إن الأوضـاع السـياسـية بين البلدين شـهدت حالة من الاسـتقرار السـياسـي للمدة ١٩٩٧_٢٠٠١م، وقد تحسـنت العلاقات السودانية_المصرية في هذه المدة، كون السودان ومصر أكثر دول حوض النيل ترابطاً سياسياً وعقائدياً، من أجل الوقوف ضد التحديات التي تشهدها المنطقة.

Abstract

The study of Sudanese-Egyptian relations may take us back to the depth of the roots struck in history, until the change of regimes and leaders greatly influenced the course of these relations. They moved from intense to tension through close proximity, as well as the geographical factors linking the two countries and the historical relations that made the relationship a strong special. In addition, the political situation between the two countries witnessed a state of political stability for the period 2001-1997AD, and Sudanese-Egyptian relations improved during this period, as Sudan and Egypt were the most politically connected countries of the Nile Basin.

المقدمة

نظراً لأهمية العلاقات التي ربطت السـودان بمصـر، إلى أن هذه العلاقة باعتبارها حالة خاصة تقوم على قناعة راسخة بأن كليهما يمثل امتداداً وعمقاً استراتيجياً للآخر، فضلاً عن توافر العديد من العوامل التي سـاهمت في خصـوصـية هذه العلاقة فإضـافة للجوار الجغرافي يتشـارك البلدين في الهوية العربية والإســـلامية والافريقية، إذ يعد الســـودان من أهم الدول الإقليمية في المنطقة بالنسبة لمصر والعكس صحيح، ومن هذه الأهمية جاء اختيار الباحث للموضوع بعنوان (الأوضـاع العامة للعلاقات السـودانية_المصـرية ١٩٩٧_٢٠٠١م)، لتضـيف دراسـة جديدة إلى سلسلة الدراسات الاكاديمية التي تناولت الشأن السوداني المصري وتسليط الضوء على مسار العلاقات بين البلدين، وذلك لكونها علاقات امتازت بتنوعها وتشعبها.

أشتمل موضوع بحثنا على مقدمة وثلاثة محاور فضـلاً عن الخاتمة، تناولت في المحور الأول تطور العلاقات بين البلدين وقد سـلط الضـوء على مسـار العلاقات بين البلدين السـياسـية وتبادل الزيارات والتفاهم حول قضـــية حلايب الحدودية، أما المحور الثاني قد تناول الموقف المصـري من قضـية جنوب السـودان، إذ وقفت ضـد تقسـيم وحدة السـودان، وجاء المحور الثالث لتوضيح المبادرة المصرية_الليبية وأهمية هذه المبادرة لإنقاذ السودان من التقسيم وأهم أهداف هذه المبادرة، كذلك الخاتمة التي وضحت أهم الاستنتاجات.

أولاً: تطور العلاقات بين البلدين:

جاءت التطورات والتحسـين ولانفراج في العلاقات بين البلدين كون مصـر والسـودان من أكثر دول حوض النيل ترابطاً وقرباً سـياسـياً وعقائدياً، ولابد من أن يكونا في تحالف سـياسـي واقتصادي من أجل الوقوف ضد التحديات التي تشهدها المنطقة(١).

تحول الجانب المصـري من الداعم إلى المعارضـة السـودانية ضـد النظام الحاكم في السودان، إلى الحياد في منتصف عام ١٩٩٧م، وذلك بعد أن جاء تصعيد المعارضة السودانية المسلحة والدعم المباشر لهم من دول الجوار الأفريقي، أوغندا وإرتيريا وإثيوبيا، قد أدركت مصر أن سـقوط النظام الحاكم في السـودان في هذه الظروف يعني الفقدان الكامل للنفوذ المصـري هناك(٢).

كذلك نشـرت معظم الصـحف المصـرية التصـريحات التي تخص تطور العلاقات بين البلدين، إذ نشرت صحيفة الأهرام في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٧م، قرار الحكومة السودانية بإخلاء جميع أماكن الري المصري التي استولت عليها من المؤسسات والهيئات تمهيداً لتسليمها لمصر، ونشرت صحيفة الحياة الصادرة يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٧م، أن المجلس الوطني دعا الحكومة السودانية إلى التجاوب مع الممتلكات المصرية التي صودرت في السودان (٣).

ساهمت الكثير من العوامل في تحسن العلاقات بين البلدين، إذ كانت زيارة الفريق الزبير محمد صالح والموقف المصري السلبي من أحداث شرق السودان في البداية فقد تغير، وكانت زيارة الوفد الشعبي من مجلس الصداقة الشعبية العالمية للقاهرة في شباط ١٩٩٧م، برئاسة السيد أحمد عبد الرحمن محمد، الأمين العام لمجلس الصداقة، دفع الله الحاج يوسف، والأستاذ عبدالله احمد عبدالله، رئيس جمعية الأخوة السودانية_المصرية، وتم اللقاء مع المسؤولين المصريين في الدولة ومديري الجامعات وقيادات الأحزاب، وذلك من أجل الوقوف على المظاهر السلبية التي كانت توتر العلاقات بين البلدين وللوصول إلى عودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي بين البلدين(٤).

زار نائب رئيس جمهورية السودان اللواء الزبير محمد صالح مصر في تشرين الأول ١٩٩٧م، حاملاً رسالة من الرئيس عمر البشير إلى الرئيس المصري حسني مبارك حول مقترحات في الجوانب السياسية والأمنية لإزالة التوتر بين البلدين(٥)، جاءت زيارة الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل(٦) وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية في ١٦ كانون الثاني١٩٩٧م إلى مصر، وقد استقبل من قبل رئيس الوزراء المصري كمال الجندوري، والتقى بالرئيس المصري حسني مبارك دار بين الجانبين حوار حول المشاكل وعن استقرار أوضاع السودان، ومن نتائج هذه الزيارة هو تقليل الهجمات الإعلامية والتحول نحو الإعلام الإيجابي، وقرار مشاركة مصر لأول مرة منذ عدة سنوات في معرض الخرطوم الدولي، واستئناف أعمال اللجان الفنية لمياه النيل(٧).

وقد أكد الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير(٨)، أن منطقة حلايب لن تكون عقبة أمام العلاقة بالشقيقة الكبرى مصر، وإن كل مشكلة داخل البيت الواحد يمكن أن تحل بالتراضي(٩)، ففي عام ١٩٩٨م، تحسنت العلاقات بين مصر والسودان وخف التوتر الإعلامي المتبادل بين البلدين وعادت هيئة النيل للملاحة إلى سفرياتها بين حلفا وأسوان(١٠).

وفي عام ١٩٩٨م، عندما قصفت الولايات المتحدة الأمريكية مصنع الشفاء السوداني للأدوية(١١)، على إثر تعرضها لتفجير سفارتيها في كل من نيروبي ودار السلام(١٢)، وعندما صرح بعض المسؤولين السودانيين على أن الطائرات الأمريكية قد جاءت من أرض مصر، جاء الرد على هذه التصريحات من قبل الرئيس المصري حسني مبارك(١٣)، بأنه لا يمكن أن نستخدم أرض مصر كمنطلق للاعتداء على السودان وعلى أي دولة عربية مؤكداً تعاطفه مع الشعب السوداني(١٤).

ومن الزيارات المهمة هي زيارة النائب الأول لرئيس السودان ١٩٩٨م، الزبير محمد صالح، إذ كان له الفضل في تقريب وجهات النظر وإيقاف المهاترات الإعلامية ضد السودان

وعودة العلاقات الإيجابية واستئناف الملاحة النهرية وخطوط الطيران، وكان هناك تفهماً نسبياً من السودان تجاه المعارضة السودانية في مصر، ولكن لم يمهل القدر الزبير محمد صالح، إذ تم تحطم طائرته ومصرعه عام ١٩٩٨م[١٥].

بدأت التوترات بالهدوء بين البلدين عام ١٩٩٨م[١٦]، كذلك بعد صدور الدستور السوداني عام ١٩٩٨م، إذ تخلى عن التشدد وأظهر نوع من الانفتاح[١٧]، كذلك سبب رجوع العلاقات هو إدراك مصر بأن جانب المعارضة السودانية الموجودة لا يمكنها الإطاحة بالنظام الحاكم كونها ضعيفة ومخترقة، وقد أثقلت كاهل السلطات المصرية، فضلاً عن أنها كانت سبباً في التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر بعد أن سلمت مصر أحد معارضي النظام الليبي إلى ليبيا، وكذلك القبض على الجاسوس الإسرائيلي[١٨]، عزام عزام[١٩] في القاهرة، وبسبب الضغط الأمريكي على السودان من أجل فصل الجنوب وهذا يؤثر على مصر، كما بادر الرئيس السوداني عمر البشير بتكوين لجنة مشتركة من أجل إعادة الممتلكات المصرية المصادرة، وطرد عناصر المعارضة المصرية من السودان، فضلاً عن سكوت الحكومة السودانية عن المطالبة بمثلث حلايب، ونيتها في جعل المنطقة حرة مشتركة بين البلدين [٢٠].

تحسنت العلاقات بين البلدين بعد التأييد المصري للسودان في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، وذلك بسبب تخوف مصر من انفصال جنوب السودان وهذا سوف يؤدي إلى آثار سلبية على مصر في إعادة توزيع حصص المياه لنهر النيل، وكذلك عندما أُبعد حسن الترابي من الحكم بعد أن كان له الدور الخفي في نظام حكم الإنقاذ الوطني لمدة عشر سنوات[٢١].

وفي عام ١٩٩٨م، زار وفد مصري رفيع المستوى السودان بعد تحطم الطائرة التي كانت تقل الزبير محمد صالح من أجل تقديم التعازي بقيادة رئيس الوزراء المصري، وكانت بداية متفائلة وهامة لإزالة التوتر بين البلدين[٢٢]، إذ تم إحياء التعاون المشترك بين الحكومتين في نهاية التسعينات بعد عشر سنوات من التوتر والغياب، وكان الاجتماع في كانون الأول ١٩٩٩م، وأعلن الإطار التكاملي بين السودان ومصر باستثناء اتفاقية الدفاع المشترك[٢٣].

زار الرئيس السوداني عمر البشير القاهرة في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٩م، بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك من أجل دراسة الروابط التاريخية في العلاقات الوثيقة بين البلدين وكان استقبالاً كبيراً من قبل القيادة المصرية[٢٤]، وقد صدر بعد اللقاء الذي جمع بين الرئيسين عدد من القرارات المهمة في بيان رسمي مشترك، وكان من أهم هذه القرارات تطبيع العلاقات بين البلدين بشكل كامل وعودة السفير المصري إلى الخرطوم فوراً، واتفق البلدان على حل مسألة الحدود في إطار تكاملي أخوي بشكل شامل لحل مشكلة مثلث حلايب وشيلاتيين[٢٥].

عملت مصر من أجل سودان موحد، أرضاً وشعباً، وبادلها الرئيس السوداني تقديراً جيداً، وكان هذا واضحاً في زيارة الأخير إلى القاهرة في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٩م، بعد أن اتفق على العديد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى بين البلدين، والتنسيق المشترك في المحافل الدولية والإقليمية في القضايا المشتركة التي تهم البلدين(٢٦).

كذلك تم في هذه الزيارة طرح مشكلة حلايب الحدودية من أجل وضع حد للتوتر بين البلدين، وقد طرح حل أخوي لكي تصبح حلايب منطقة تكاملية يتم فيها استقلال الموارد الاقتصادية بشكل مشترك(٢٧)، وتكوين لجنة في هذا الإطار، وعقدت اللجنة اجتماعها في القاهرة في ٢ كانون الأول ٢٠٠٠م، برئاسة وزيري خارجية البلدين، إذ تم الاتفاق على توقيع عدة اتفاقيات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتسهيل حركة الطلاب السودانيين في مصر وتسهيل دخول السودانيين إلى مصر، وأعادت السودان بعض المنشآت المصرية الحيوية التي كانت مصادره في السودان(٢٨).

وفي اجتماع بمقر حزب الأمة بالقاهرة، صرح السيد الصادق المهدي المعارض بأن أوضاعاً جديدة حصلت في العلاقات بين البلدين وإن التحالفات التي تشكلت أخيراً في المنطقة تفرض على مصر والسودان أن يكونا متحالفين في المنطقة، وكذلك دعا إلى أن يحقق البلدين الكثير من المصالح المشتركة في المجال الصناعي والتجاري، وكذلك اقترح جعل منطقة حلايب منطقة مشتركة تجارية حرة بين البلدين(٢٩).

وقد أكد الرئيس السوداني بعد زيارة البحرين أن العلاقات بين مصر والسودان عادت إلى الوضع الطبيعي، وإن مصر قد أبلغت الحكومة السودانية إنها سوف تستعد لإلغاء القرار الخاص بإصدار تأشيرة لدخول السودانيين إلى مصر(٣٠).

وبعد زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى مصر عام ٢٠٠١م، أقرت الأخيرة إعادة جدولة الديون السودانية التي أقرضت من مصر والتي تقدر ب ٧٠ مليون دولار، كما تم إعادة فتح السفارة المصرية في الخرطوم في مايو ٢٠٠١م(٣١)، وقد أوضح السفير المصري في الخرطوم بأن العلاقات السودانية_المصرية قد تقدمت بوضوح خلال الشهور العشرة الماضية في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، كما شهدت هذه المدة ثلاثة زيارات لوزير الخارجية المصري عمرو موسى إلى السودان خلال أربعة أشهر للمشاركة في قمتي الإيجاد وساحل الصحراء التي عقدت في الخرطوم(٣٢).

تجسدت العلاقات الوثيقة بين البلدين، واستناداً إلى توجيهات الرئيسين عمر البشير و حسني مبارك، في العمل على تعزيز تلك العلاقات، ففي قمة شرم الشيخ في ١٣ أيار ٢٠٠١م، اتفق الجانبان على تكوين لجنة مشتركة، من السودان السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ومن

الجانب المصـري رئيس مجلس الوزراء، وقد عقدت اللجنة اجتماعها في الخرطوم في ٧-٨ تموز ٢٠٠١م، لترسيخ قاعدة التعاون بينهما القائم في كافة المجالات(٣٣).

وقد قام وفد مصـري بزيارة رسـمية إلى السـودان بعد تطور العلاقات بقيادة رئيس الوزراء المصـري عاطف عبيد(٣٤)، وضـم الوفد سـبعين شـخصـاً منهم أحد عشـر وزيراً وخمسـة من رجال الأعمال في يوم ٧ تموز ٢٠٠١م، وقد أعرب الدكتور عاطف عن سـعادته بما تحقق على أرض السودان لأعمال الدورة الأولى للجنة المصرية_السودانية المشتركة(٣٥).

وفي اجتماعات اللجنة المشـــار إليها في عام ٢٠٠١م في الخرطوم، ترأس الجانب السـوداني علي عثمان محمد طه نائب رئيس جمهورية، والجانب المصـري عاطف عبيد رئيس الوزراء، وتم التوقيع على اتفاقية اللجنة العليا، وكانت أهم القضـايا التي نوقشـت من قبل اللجنة العليا في مجال التنسـيق السـياسـي وحول القضـايا الثنائية، والعمل على دراسـة وتطور كافة المجالات والتعاون المشـترك وقد حلت اللجنة مكان اللجنة التي شـكلت عام ٢٠٠٠م في القاهرة للتنفيذ والإشراف على هذه المجالات وللقيام بهذه المهام(٣٦).

وكان دور للدبلوماسية المصرية في العمل على دعم السودان في المحافل الدولية، والذي نتج عنه انعكاسات طيبة على المواقف الدولية والإقليمية من السودان، إذ أصدرت القمة الإفريقية قراراً بترشيح السودان لشغل مقعد عضـو غير دائم في مجلس الأمن(٣٧)، وبعد أن وقعت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م(٣٨)، وتأثيرها في العلاقات الدولية، تم تحجيم وتهميش الدور المصـــري بعد اتهام السودان (بالإرهاب)، وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات عدة من شأنها تهميش أي دور وفعالية من أجل حل معضـــلة الحرب الأهلية السـودانية أو المسـاهمة والسـعي نحو الاسـتقرار السـياسـي في السـودان(٣٩)، مهما كانت النزاعات والمشـاكل السـياسـية والحدودية بين البلدين يجب أن لا يكون حل النزاع بالقوة إذ يسبب خسارة للطرفين، لابد من تسوية للنزاع تراعي مصلحة الشعبين(٤٠).

ثانياً: موقف مصر من قضية جنوب السودان:

على الرغم من أن المشـــاكل التي حدثت والتوتر بين البلدين لم تحل بعد بين مصـــر والسودان، فإن موقف مصر أصبح واضحاً من قضية الجنوب، إذ وقفت ومازالت تقف ضد تقسيم وحدة الســـودان، وذلك انطلاقاً من دفاعها عن وحدة الأراضـــي العربية، وذلك أن جهودها مع مختلف الاطراف في السـودان حكومة ومعارضـة يقوم على أسـاس ضـرورة الحفاظ على وحدة أراضي السودان(٤١).

كان اهتمام مصـر واضـحاً في وحدة السـودان من خلال المراسـلات بين الرئيس حسـني مبارك والرئيس عمر البشـير، إذ أرسـل الرئيس المصـري خمس رسـائل إلى الرئيس السـوداني،

تضمنت حرص مصر على وحدة السودان، كما تناولت الرسائل قضايا الشرق الأوسط ونتائج اجتماعات الوزراء العرب المنعقدة في القاهرة عام ٢٠٠١م(٤٢).

أصرت مصر على وحدة السودان، لأن عدم الاستقرار الأمني فيه سيؤدي إلى إيجاد وضع جديد في مصير العلاقات بين شمال السودان وجنوبه من جهة، فضلاً عن أن مصر لا تثق في القيادات السياسية الجنوبية(٤٣)، تدخلت مصر في قضية الجنوب بعد أن عقدت الحكومة السودانية في ٢١ نيسان ١٩٩٧م، اتفاقية مع ستة فصائل من فصائل المقاومة في الجنوب المنشقة عن الحركة الشعبية، وهي كانت اتفاقية الخرطوم للسلام، والتي نصت على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية لأربع سنوات، الأمر الذي أدى إلى تدخل مصر من أجل عدم تقسيم السودان، لأن ذلك سوف يؤدي إلى عدم الاستقرار في العمق الأمني الاستراتيجي(٤٤).

نصت معاهدة السلام على تقرير المصير، وقد أصدر قرار بموجب هذه المعاهدة المرسوم الدستوري الرابع عشر في دستور عام ١٩٩٨م(٤٥)، إذ استدركت مصر أن الصراع مع الحكومة السودانية قد ساعد على تقوية الحركات المعارضة السودانية ورفعت من سقف مطاليبهم، وهذا قد يهدد الأمن القومي المصري بسبب مشكلة المياه، وإن السودان الموحد هو العمق الاستراتيجي لمصر(٤٦).

رفضت مصر هذا الاتفاق كونه يؤدي إلى انفصال الجنوب، فضلاً عن تحفظها على مواقف التجمع الوطني، ونتائج مؤتمراته التي عقدت في أسمره، في تقرير المصير وشككت في نوايا الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما تخوفت مصر من تداعيات الحل العسكري والتدخل الأجنبي، ورأت بأن يكون هناك مؤتمر قومي دستوري يجمع الحكومة وكل القوى الأخرى، ليكون حوارها هادف للهوية السودانية' وتجسدت أهمية الموقف المصري عندما استقبلت القاهرة زيارة لجون قرنق عام ١٩٩٧م، إذ أعلن خلالها إيمانه بأن مصر والسودان شعب واحد ويجب ترسيخ ذلك عن طريق الحوار الذي كان مفقوداً بين الجانبين في السابق لأن جنوب السودان كان يرى مصر خصماً لهم لأنهم طالبوا قبل ذلك بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر(٤٧).

وفي مقال كتب في صحيفة القدس العربية في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٩م، من قبل أحد الصحفيين البارزين أوضح فيه أن المعركة ضد جون قرنق ليست معركة الرئيس السوداني عمر البشير وحسن الترابي، بل معركة مصر ووزنها العربي والإقليمي ومستقبل شعبها، فيجب سحق التمرد والانشقاق في الجنوب السوداني، فالقيادة الجنوبية بالنسبة لمصر لا وزن سياسي لها وغير مؤهلة لاتخاذ قرارات مصيرية(٤٨).

ثالثاً: المبادرة المصرية_الليبية:

في ظل التهديدات الإقليمية والدولية بادر الجانبان الليبي والمصـــري بإطلاق مبادرة مشتركة[٤٩]، تؤمن سبل الحوار بين الفرقاء السودانيين لإنقاذ السودان من التقسيم، وذلك عندما بدء النظام المصري بإعادة حساباته من أجل الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية وأمنه القومي، وأكدت مصر انها لن تسمح على انفصال جنوب السودان[٥٠].

بعد الصراع بين الحكومة السودانية والمعارضة لمدة عشر سنوات لم يسفر هذا عن حل وتفاهم نهائي، لذلك كان استدعاء الدور المصري في ظل التهديدات الإقليمية والدولية، لا طلاق هذه ألمبادرة من أجل سودان موحد[٥١]، وبعد ضعف الدعم إلى المعارضة السودانية في الجنوب بسبب نشوب خلاف حدودي بين إثيوبيا وإرتيريا، أصبح موقف الحكومة السودانية قوياً، لذلك عملت الأخيرة على تحسين العلاقات مع بعض دول الجوار، ومن هذه الدول مصـــر، إذ قبلت بالمبادرة المصرية_الليبية المشتركة لتفعيل حل سياسي للأزمة الداخلية السودانية، وتهيئة الأجواء من أجل إجراء محادثات وحوار سياسي بين الفرقاء السودانيين[٥٢].

انطلقت المبادرة بشكل رسمي في آب ١٩٩٩م، عقب الاجتماع واللقاء الذي جمع بين الرئيس المصـري حسني مبارك والرئيس الليبي[٥٣]، معمر القذافي[٥٤]، وقد جرى القاء في مدينة مرســـى مطروح، وقد تقدم الرئيس معمر القذافي بمبادرته، بحكم علاقته القديمة بجون قرنق وعلاقاته بحكومة الإنقاذ، وكان الهدف من المبادرة هو إيجاد حل للخلاف وتحسين العلاقة بين مصـر والسودان، وكان تدخل مصـر يهدف إلى قفل الباب أمام الثغرات التي يمكن أن تفصل الجنوب عن الشمال، وذلك لاعتبارات خاصة بالتعددية العرقية والثقافية ووحدة السودان [٥٥].

كان النظام الحاكم في السودان يرى المبادرة المصرية_الليبية طوق النجاة من الاتهامات والشـكوك والعقاب، كذلك كان قوة للمعارضـة السـودانية وإعلامها، وقد رحب التجمع الوطني الديمقراطي بهذه المبادرة لأنها تضمن حق الجميع بشروط سياسية من أجل الحوار مع النظام واعترافه بتعددية السياسة والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات دون قيد أو شرط[٥٦].

كان التأييد الرسـمي والشـعبي للمبادرة واضـحاً مع وجود بعض الملاحظات والتحفظات على المبادرة المصـرية_الليبية مع حكومة الإنقاذ على الرغم من موافقة أطراف النزاع، وكان أكبر تحدي أمام المبادرة هو كيفية اسـتجابة حركة التمرد سـريعاً لهذه المبادرة، قبل القوى الخارجية، وكذلك سرعة حكومة الإنقاذ في وقف إطلاق النار دون شروط من أجل التفاوض[٥٧].

بعد أن كانت الحكومة المصـرية قد اتخذت سياسـة الترقب والانتظار مع النفس الطويل وخاصـة بعد فشل التسوية بين الحكومة المصرية والسودانية بخصوص الممتلكات المصرية في السـودان، ولكن هذه السـياسـة قد تغيرت عندما تدخلت في المبادرة في عام ١٩٩٩م، وقد أعلن

التجمع الوطني السوداني المعارض في مصر في ٢٩ حزيران ١٩٩٩م، موافقته على المقترحات الليبية[٥٨].

تطورت العلاقات بشكل كبير بين البلدين عندما طرحت كل من مصر وليبيا مبادرة مشتركة عام ١٩٩٨م، لحل مشكلة الحرب الأهلية وعدم الاستقرار في السودان، وكان هدف مصر من المبادرة هو للحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي[٥٩]، وقد نصت المبادرة المصرية_الليبية على عقد مؤتمر دستوري بمشاركة الحكومة والحركة الشعبية وقادة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض[٦٠]، وقد تضمنت البنود الأتية :

١ _ وحدة السودان أرضاً وشعباً.

٢_ المواطنة هي الاساس لممارسة الحقوق والواجبات.

٣_ الاعتراف بالتعددية العرقية والثقافية والدينية للشعب السوداني.

٤_ تحقيق السلام في السودان رهين بحل مشكلة الجنوب سياسياً.

٥_ عدم استبعاد أي طرف في الحوار الوطني الشامل واستبعاد الملف العسكري[٦١].

بعد اجتماع طرابلس في آب ١٩٩٩م، من أجل مناقشته المبادرة المصرية_الليبية للسلام، كانت هناك ثلاثة نقاط مهمة لنجاح هذه المبادرة، تضمنت: الوقف الشامل والفوري لإطلاق النار وانهاء الحملات الإعلامية المتبادلة، فضلاً عن تشكيل لجنة من أجل التفاوض مع جميع الأطراف، تظم الحكومة والمعارضة، وإيجاد حل سياسي شامل للمشكلة يؤدي إلى وحدة السودان ويؤمن الاعتراف بكل أطراف السودان وبالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني[٦٢].

كان تصريح الرئيس السوداني عمر البشير عند الاحتفال بتدشين أول شحنة بترول خارج السودان، قد خرق أول تعهدات المبادرة الليبية_المصرية التي كانت أحد شروطها هو إيقاف الحملات الإعلامية، عندما قال الرئيس البشير :**((على المعارضة أن تغتسل سبع مرات وتتطهر إن أرادت التوبة والانخراط في النظام الحاكم))**[٦٣].

جاءت هذه المبادرة التي كانت تتفق الى حد كبير مع مبادرة الإيقاد[٦٤]، إلا إنها تختلف في المبادئ والأهداف لأن مبادرة الإيقاد تبنت مقترح تقرير المصير، أي تقسيم وحدة وأرض السودان، أما المبادرة المصرية_الليبية المشتركة، التي خاطبت جميع أطراف الصراع السودانية كانت مفتوحة لكل أطراف النزاع هناك، وتؤكد على وحدة البلاد، ومع ذلك رفض الجنوبيون المبادرة باعتبارها (مبادرة عربية) [٦٥].

تم رفض المبادرة رسمياً من قبل الانفصاليين الجنوبيين في اجتماع القاهرة في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨م، وتمسكوا فقط بمبادرة الإيقاد[٦٦]، كما فشلت جهود الاجتماع في كمبالا عاصمة أوغندا في ١٥-٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٩م، لإيجاد هدف والتنسيق بين المبادرة العربية

المصـــرية_الليبية والإيقاد، وفي جانب آخر عملت الدول الغربية على تضـــخيم الأحداث حول إصـرار الجانب العربي على المبادرة كونها ذات بعد عربي وإسـلامي أمام موقف إفريقي مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا(٦٧)، هذا الموقف الغربي الذي أصـــر على مبادرة منظمة الإيقاد للحل السياسي الشامل لمشكلة السودان(٦٨).

كان هدف المبادرة هو التصـدي لتقسـيم السـودان وتقديم الحل لمشـاكل السـودان بكاملها (التنمية الاقتصـادية للشـمال والجنوب، حرية العقيدة، قوانين للسـودان تراعي التنوع الثقافي لكل سـكان البلاد)، إلا أن هذه المبادرة قوبلت برفض الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن حاولت قوى ســـودانية عديدة مثل التجمع الوطني الديمقراطي، وحكومة الســـودان، من أجل تبني المبادرة المصرية_الليبية أساساً لحل أزمة السودان، ولكن ضـغط واشـنطن على جون قرنق زعيم الحركة الشعبية أدى إلى تجاهل هذه المبادرة(٦٩).

الخاتمة

بعد عرض مســـار وطبيعة الأوضـــاع العامة للعلاقات الســـودانية_المصـــرية ١٩٩٧_٢٠٠١م، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

١_ هناك العديد من الأهداف المشـــتركة التي تفرض حتمية التقارب والالتقاء بين البلدين، من الناحية السـياسـية والاقتصـادية لارتباطهما جغرافياً وروابط أخرى متعددة كنهر النيل، إذ أن حفظ الامن القومي في كل من البلدين يتطلب تعزيز العلاقات في كل المجالات بين الجانبين.

٢_ وجاء تحسين مسار العلاقات بسرعة كبيرة لأهمية هذه العلاقات، إذ جاءت الزيارات المهمة على المستوى الدبلوماسي والاتفاق على تشكيل لجان مشتركة لدراسة الجوانب المتعلقة بالاقتصاد والتجارة.

٣_ موقف مصـــر المهم والمحايد من أجل وحدة الســـودان ووحدة الأراضـــي العربية، وقد بذلت جهودها مع مختلف أطراف الحكومة السودانية ومع المعارضـة من أجل وجود حل يرضـي جميع الأطراف، وكان ذلك واضح في التدخل ضد اتفاقية عام ١٩٩٧م.

٤_ ضـرورة توافر الإرادة السـياسـية الحرة لكل من البلدين مما يسـاعد على تجاوز جميع العقبات بين البلدين.

٥_ أسـهمت المبادرة المصـرية_ الليبية، بشكل واضـح بتقليل التوتر والذهاب إلى التعاون بقوة من أجل الحفاظ على مصـالحة الاسـتراتيجية وامنه القومي، والعمل على وجود حل سـياسـي للازمة الداخلية السودانية.

الهوامش والمصادر:

(١) صلاح خليل، اتفاقية الحريات الأربع والعلاقات المصرية السودانية، العدد ٤٤، مركز الاهرام للدراسات التاريخية والاجتماعية، القاهرة، د.ت، ص٢٢.

(٢) اجلال رافت واخروان، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢م، ص ١٥٩.

(٣) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، تقييم تجارب التكامل السوداني المصري ١٨٧٤_٢٠٠٥م، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، معهد الدراسات الافريقية الاسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١١م، ص٢٥١_٢٥٢؛ مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، ١٩٩٨/٥/٣٠م، ص٩٤.

(٤) عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ١٨٢١_١٩٩٩م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤م، ص١٩٦.

(٥) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٦) مصطفى عثمان إسماعيل: وهو سياسي سوداني، شغل منصب وزير للدولة بوزارة الخارجية (١٩٩٦_١٩٩٨م) ثم وزيرً للخارجية (١٩٩٨_٢٠٠٥) وقد أسس إدارة مجلس الصداقة الشعبية العالمية. للمزيد ينظر: مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقية معاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١_٢.

(٧) نجيب محمد النور مصطفى، أثر البعثات الدبلوماسية على العلاقات السودانية المصرية (الفترة من ١٩٩٠ _ ٢٠١٧م)، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٨م، ص١٩٤ _ ١٩٥.

(٨)عمر حسن أحمد البشير: ولد في ١كانون الثاني ١٩٤٤م في قرية حوش بانقا في جنوب ريف شندي ولاية النيل الأزرق الشمالي ويصادف يوم مولدة استقلال السودان عن الحكم الثنائي وقيام الجمهورية السودانية، ينتمي إلى قبيلة الجعليين وتخرج من الكلية الحربية السودانية عام ١٩٦٧م من الدفعة (١٨) وحصل على الماجستير في العلوم العسكرية بكلية القادة والأركان عام ١٩٨١م وماجستير في العلوم العسكرية من ماليزيا عام ١٩٨٣م، واشترك في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وعمل بالقيادة العسكرية والقوات المحمولة جواً ١٩٨٧م، وثم تعيينه قائد اللواء الثامن مشاة خلال الفترة (١٩٨٧_١٩٨٩) وحكم السودان بعد الانقلاب العسكري الثالث عام ١٩٨٩م، وقع عام ٢٠٠٥م اتفاق السلام مع ممثلي الجنوب لينهي بعد ذلك الحرب الأهلية، وتنحى عن الحكم مجبراً بعد انتفاضة عام ٢٠١٩م. للمزيد ينظر: رعد خضير صليبي، النظام السياسي السوداني في عهد الرئيس عمر حسن البشير للمدة (١٩٨٩_٢٠١٦)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨م، ص٧٦_٧٧ ؛ علاء الخولي، عمر البشير الثائر العربي السوداني، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١م، ص٧_٩.

(٩) جريدة الجمهورية، القاهرة، ١٢/١٦/ ١٩٩٧م.

(١٠) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص١٩٩_٢٠٠؛ جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨/٤/٢٢م.

(١١) قصفت الطائرات الحربية الأمريكية في ٢٠ آب ١٩٩٨م، رداً على التفجير الذي حصل للسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام بإطلاق ٧٩ صاروخ كروز على أهداف (للإرهابيين)، في السودان وأفغانستان، وكان الهجوم على السودان قد استهدف مصنع الشفاء للأدوية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تزعم انه كان

يستخدم في تصنيع مادة كيماوية تدخل في صناعة غاز الأعصاب. للمزيد ينظر: جريدة البيان، دُبي، ٨/١٦/ ١٩٩٩م.

(١٢) انفجار نيروبي ودار السلام: هو الانفجار لذي حدث للسفارتين الأمريكيتين في شرق إفريقيا بسيارتين ملغومتين خلفا دماراً واسعاً وقتل ما لايقل عن ٨٠ شخصاً في العاصمة الكينية نيروبي منهم ثمانية أمريكيين وجرح حوالي ألف شخص، والانفجار الثاني قد وقع في العاصمة التنزانية دار السلام قد أسفر عن مقتل ٦ أشخاص واصابة ٢٠ آخرين. والهجومين وصفتهما واشنطن (بالارهابيين). للمزيد ينظر: صحيفة البيان، دُبي، ٨/١٨/ ١٩٩٨م.

(١٣) محمد حسني مبارك : ولد في الرابع من إيار ١٩٢٨م في محافظة المنوفية شمالي مصر وبعد إتمام الثانوية التحق بالكلية الحربية، ويعد الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية من الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨١م، حتى أجبر على التنحي في الحادي عشر من شباط ٢٠١١م وتقلد حكم مصر رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة المصرية والرئيس الوطني الديمقراطي، وعدت مدة حكمة حتى تنحيته رابع أطول مدة حكم في المنطقة العربية، قدم للمحكمة بعد نشوب ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١١م بسبب الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة والفساد في ظل الحكم، وتمت محاكمته، واصدر علية الحكم بالسجن المؤبد عام ٢٠١٢م بتهمة قتل المتظاهرين، إلى ان تم اخلاء سبيلة من التهم المنسوبة إلية، وتمت إدانته عام ٢٠١٥م في قضية قصور الرئاسة واصدر حكم علية بالسجن لمدة ثلاث سنوات، واصدر قرار بالعفو عنه، وتوفي في ٢٠٢٠/٢/٢٥م. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س.م-١٩٠٦/١، وثيقة رقم ١٢٦٦، لبنان، بيروت، ١٩/ أيار / ١٩٧٩م؛ محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م؛ سناء حسن محي الغرباوي ن التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥_١٩٨٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨م، ص٥٦.

(١٤) المعتصم أحمد علي الأمين، السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة العلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩_١٩٩٨م، جامعة افريقية العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠٠٩م، ص١٨٥_١٨٦؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩/١١/٤م.

(١٥) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(١٦) مصلي الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، مجلة قراءات افريقية، العدد الأول، مصر، ٢٠٠٤م، ص٨٢.

(١٧) ايمن صلاطة، انفصال جنوب السودان الأسباب والتداعيات، مجلة جامعة تشرين، العدد ٤٠، سوريا، ٢٠١٨م، ص٦٨.

(١٨) آدم محمد أحمد عبدالله، المصدر السابق، ص١٥٩.

(١٩) عزام عزام: ولد عام ١٩٦٣م، هو درزي اسرائيلي وقد تم القبض علية في مصر بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، وتم سجنة ٨ سنوات بعد اعتقاله عام ١٩٩٦م، كان يعمل بغطاء تجارة النسيج بين إسرائيل ومصر. للمزيد ينظر: جريدة الرأي، الأردن، ٩/٩/ ٢٠٠٩م.

(٢٠) ادم محمد احمد عبدالله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي ١٩٦٩_٢٠٠١، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٢م، ص١٥٩.

(٢١) جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في افريقيا دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، د.ت، ص٦٩.

(٢٢) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٢٠٠_٢٠٣.

(٢٣) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٢٤) دفع الله الغالي، أثر نزاع المياه على صراع الحدود بين السودان ومصر نموذج مشكلة حلايب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠٠٨م، ص٧٤_٧٧.

(٢٥) زكي البحيري، مشروعات التكامل بين مصر والسودان، كلية التربية، جامعة المنصورة، د.م، د.ت، ص١٠.

(٢٦) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٢٠٣_٢٠٤.

(٢٧) دفع الله الغالي، المصدر السابق، ص٢٠_٢١.

(٢٨) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٥٠_٢٥٣؛ جريدة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٠/٩/٣م.

(٢٩) جريدة الاهرام، القاهرة، ٧/١١/ ٢٠٠٠م.

(٣٠) جريدة الاهرام، القاهرة، ١/١٧/ ٢٠٠٠م.

(٣١) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ص٧٠؛ شعبان محمود راشد، مشكلة دارفور وأثرها على العلاقات السياسية المصرية السودانية (٢٠٠٣_٢٠٠٦م)، كلية الآداب، جامعة الزاوية ليبيا، د.ت، ص٣.

(٣٢) جريدة الاهرام، القاهرة، ٢/٢٧/ ٢٠٠١م.

(٣٣) المعتز عباس نور الدائم علي، العلاقات السودانية المصرية محاولة التكامل ١٩٥٩_٢٠٠٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٨م، ص٨٥.

(٣٤) عاطف عبيد: ولد في ١٤ نيسان ١٩٣٣م في طنطا بمحافظة الغربية في مصر وحصل البكالوريوس في التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٥٢م والماجستير عام ١٩٥٦م والدكتوراة من جامعة إلينوي الأمريكية عام ١٩٦٢م، وعمل أستاذ في جامعة القاهرة وشغل منصب رئيس الوزراء لمصر عام (١٩٩٩_٢٠٠٤م)، وبعدها شغل منصب رئيس المصرف العربي الدولي، وتوفى في ١٢ أيلول ٢٠١٤م. للمزيد ينظر: محمد الجوادي، النخبة المصرية الحاكمة ١٩٥٢_٢٠٠١م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٥٣١_٦١٣؛ جريدة الراي، الامارات، ٢٠١٤/٩/١٢.

(٣٥) جريدة الأسبوع، القاهرة، ٢٠٠١/٧/٩م.

(٣٦) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٣٧) ازهار محمد عيلان، قراء استراتيجية للتطورات الكاملة في القرن الافريقي _ ارتيريا _ اثيوبيا _ السودان _ وعلاقتها بالمصالح المصرية، العدد ٤٦، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٣٥_٣٦.

(٣٨) أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م : تأتي أحداث سبتمبر لتهز العالم لأنها جاءت كارثة قومية أمريكية أو أعمال حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، شهد العالم الكثير من التوترات التي زادت عنفاً مع الأحداث على الأخيرة وشكلت انقلاباً في العلاقات الدولية وفرضت واقعاً جديداً في العالم الأمريكي السياسي الداخلي في الكونغرس والاعلام والبيت الأبيض والخارجي، فضلاً عن توجيه الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة نظرتها للعالم ما بين معها وضدها إلى أعداء وأصدقاء إما أن تكون معي أو ضدي تحت شعار(من ليس مع واشنطن فهو مع الإرهاب)، ولقد اصبح لإسرائيل المكانة الأهم في السياسات بعد الاحداث، خاصةً وأن جميع المؤشرات كانت حول الشرق الأوسط منبع (الإرهاب)، وأعلنت حملة (الحرب على الإرهاب) والتي بدأتها في أفغانستان

عام ٢٠٠١م واسقطت حكم طالبان ثم العراق عام ٢٠٠٣م واسقطت نظام الحكم بزعامة صدام حسين، ووصفت أمريكا هذه الحروب بأنها (حرب بلا نهاية) وقد خلطت الولايات المتحدة الامريكية بين المقاومة ضد المحتل كما يفعل الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني وبين (الإرهاب). للمزيد ينظر : روز يعقوب هيلامة، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب الدراسات العليا، جامعة بيزيت، فلسطين، ٢٠٠٨م، ص٢_٥٤؛ خالد الدخيل، أحداث أيلول وحديث المفارقات العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٣، ٢٠٠٢م، ص٨؛ الهام عبد الرحمن خليل، دور أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في تغير الاتجاهات نحو الشعوب الأخرى دراسة ثقافية مقارنة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، العدد ١، مصر، ٢٠٠٣م، ص١٠٩.

(٣٩) أماني الطويل، العلاقات المصرية_السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح_قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فطر، ٢٠١٢م، ص٣١٧_٣١٨.

(٤٠) مبارك الأمين البدوي، الدور الاستراتيجي القانوني لحل مشكلة حلايب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١١م، ص٤.

(٤١) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٤٢) محمود أبو زيد، المياه العربية والافريقية في القرن الواحد والعشرين، الناشر موسسة الطوبجي للتجارة ولطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٢٤_٢٢٥.

(٤٣) أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٢٠٦.

(٤٤) سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي مابعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص٧١_٧٢.

(٤٥) وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤمرة والتخاذل، مجلة قراءات افريقية، العدد ٦، مجلة فصلية متخصصة في شؤون القارة الافريقية، مصر، ٢٠١٠م، ص٦١.

(٤٦) فاطمة إبراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٤٨_٢٤٩.

(٤٨) جون قاي نوت يوة، جنوب السودان افاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمآن، ٢٠٠٠م، ص١٥٥.

(٤٩) للمزيد من المعلومات ينظر: ملحق رقم (٥).

(٥٠) منى حسين عبيد، السودان ومحيطة الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢م، ص٤٣_٤٤.

(٥١) جريدة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩/١١/٤م.

(٥٢) أماني الطويل، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٥٣) ايناس محجوب زيادة، السلام في السودان حقن الدماء وتحد اللبناء كتاب توثيقي صدر عن الاتحاد العام للمرة السودانية، الاتحاد العام للمرة السودانية، السودان، ٢٠٠٤م، ص٩٩.

(٥٤) معمر القذافي: معمر بن عبد السلام بن حمد بن محمد أبو منيار القذافي، ولد في اليوم السابع من حزيران ١٩٤٢م، في مدينة سرت جنوب ليبيا، وحصل على شهادة الابتدائية عام ١٩٥٦م، وتخرج من الاكاديمية العسكرية الملكية عام ١٩٦٥م، برتبة ملازم وحكم بين (١٩٦٩_٢٠١١م). للمزيد ينظر: احمد عبد السلام

وبكر عبد المجيد محمد، معمر القذافي ودوره في السياسة اليبية حتى عام ٢٠١١م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٤، ٢٠١٦م، ص١٤٩_١٥٢.

(٥٥) ايناس محجوب زيادة، المصدر السابق، ص٩٩.

(٥٦) يوسف الشريف، السودان واهل السودان اسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق، د.م، ٢٠٠٤م، ص٤٦.

(٥٧) بدر الدين الأمام، السودان إشكالية البناء وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٦٩.

(٥٨) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٢_٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م، ص٣٠١.

(٥٩) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص٤٢.

(٦٠) عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقات بين جنوب السودان وشمالة، مجلة قراءات افريقية، العدد ٨، مصر، ٢٠١١م، ص٣٠.

(٦١) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٦٢) منصور خالد، السودان اهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، دار التراث، د.م،٢٠٠٣م، ص٨٤٥.

(٦٣) مقتبس من: المعتصم احمد علي الأمين، السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة العلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩_ ١٩٩٨م، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، ٢٠٠٩م، ص٢٠٣.

(٦٤) منظمة الإيقاد: تأسست عام ١٩٨٠م، عندما اوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٩٠/٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥م، دول شرق افريقيا دول القرن الافريقي الست آنذاك _ إثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، جيبوتي والصومال بإنشاء هيئة مشتركة لمكافحة الجفاف والتصحر، وكان مكانها في العاصمة جيبوتي. للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية مشكلتا جنوب السودان والصومال أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧م، ص١٨٧_١٩٤.

(٦٥) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد للدراسات، د.م، ٢٠٠٦م، ص٢٧٢_٢٧٣.

(٦٦) زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين التراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥_٢٠١١، دار الشعب للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٥٠.

(٦٧) زكي البحري، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٦٨) إبراهيم يوسف حماد عودة، الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي_الإسرئيلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٤م، ص٩٥.

(٦٩) زكي البحيري، المصدر السابق، ص١٤٦_١٤٧.